

Distr.: General
22 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

مذكرة من الأمانة العامة

تشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، مارتا سانتوس بايس.

وتقدم الممثلة الخاصة، في تقريرها، لمحة عامة عن أهم المبادرات وخطوات التقدم التي سجلت على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، والهادفة إلى مواصلة وتكثيف الجهود المبذولة من أجل صون حق الأطفال في التحرر من العنف. ويتوخى هذا التقرير دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ الغاية المتمثلة في إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وهي غاية قائمة بذاتها. وتوجه الممثلة الخاصة اهتمامها بوجه خاص إلى الاستثمار في الطفولة المبكرة من أجل منع العنف ضد الأطفال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-00930(A)



* 1 8 0 0 9 3 0 *

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	أولاً -
٦	تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال	ثانياً -
٧	الأطفال باعتبارهم من عوامل التغيير	ألف -
٨	تعزيز الشراكات دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	باء -
٩	تعزيز متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠	جيم -
١١	تعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال من العنف في خطة السياسات الوطنية	ثالثاً -
١٥	تعزيز العمليات الإقليمية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	رابعاً -
٢٢	منع العنف يبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة	خامساً -
٢٥	استشراف المستقبل	سادساً -

أولاً - مقدمة

- ١- تستعرض الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، في هذا التقرير، أهم خطوات التقدم التي جرى تعهدها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وتقدم لمحة عامة عن الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بصون قدرة الأطفال على التحرر من العنف.
- ٢- وإذ تسترشد الممثلة الخاصة بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢، الذي أنشأت بموجبه الولاية المسندة إليها، فإنها تظلم بدورها بصفتها مدافعة عالمية مستقلة تدعو إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.
- ٣- وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها الثانية والسبعين، دعمها لعمل الممثلة الخاصة، وسلمت بالتقدم المحرز وبالتشجيع الذي حظي به توطيد الشراكات، ورحبت بجهودها الرامية إلى إدراج التوصيات المقدمة في إطار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) في جداول الأعمال الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك من خلال المشاورات الإقليمية والمواضيعية والبعثات الميدانية والدراسات التي تتناول الشواغل المستجدة.
- ٤- وسلطت دراسة الأمم المتحدة الضوء على نطاق ظاهرة العنف ومدى تفشيها وأثرها على حياة الطفل. وبفضل التعبئة التي تمخضت عنها هذه الدراسة وتنفيذ التوصيات التي قدمت في إطارها، أحرز تقدم حقيقي، وباتت الدول أقدر على منع العنف ضد الأطفال والتصدي له.
- ٥- وشهدت الآونة الأخيرة تشكّل شراكات وتحالفات جديدة؛ واعتمدت معايير دولية جديدة بشأن حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك الاتجار والاعتداء والاستغلال الجنسيين؛ ووضع عدد كبير من الدول خطة شاملة للسياسات الوطنية بشأن منع العنف والتصدي له، وسنت تشريعات لحظر العنف البدني والنفسي والجنسي، ولدعم الأطفال الضحايا؛ وزادت الحملات الإعلامية من مستوى الوعي بالأثر السلبي للعنف على نماء الطفل وبالممارسات الإيجابية التي يمكن أن تمنعه؛ وتتصدى مبادرات عالمية جديدة لظاهرة تسلط الأقران والعنف العائلي، والعنف الجنسي، والممارسات الضارة. وتُضخ استثمارات أكبر أيضاً في إجراء بحوث بشأن نطاق وطبيعة العنف ضد الأطفال، وبشأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع ورصد التقدم المحرز في جهود القضاء عليه.
- ٦- وبعد مرور عشر سنوات على نشر دراسة الأمم المتحدة، أصبح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فرصة فريدة لتجديد الالتزام وتنشيط العمل من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. فتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغايتها ١٦-٢ المحددة بشأن إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وسائر الغايات المتصلة بالعنف الواردة فيها، يمكن أن يحد من مخاطر العنف في حياة الطفل ويوفر صيغ استجابة فعالة للضحايا. والإخفاق في تحقيق هذه الغايات سوف يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر ويهدد المكاسب التي يُحتمل تحقيقها في العديد من الغايات الأخرى المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي ووصول الجميع للعدالة.
- ٧- وتكتسي جهود منع العنف أهمية بالغة بالفعل، بالنظر إلى أنه يعرض حقوق الطفل للخطر ويقوض التقدم الاجتماعي. ويرتبط العنف ارتباطاً وثيقاً بالحرمان ودورات الضعف

وارتفاع مخاطر التدهور الصحي وضعف الأداء المدرسي والاعتماد على نظام الرعاية الاجتماعية لفترات طويلة. وغالباً ما يكون أثر العنف، في مرحلة الطفولة المبكرة، غير قابل للتدارك. فكلما كبر الطفل أصبح تعرضه للعنف جزءاً من متوالية تمتد حلقاتها على مدار دورة حياته وتستمر لأجيال أحياناً. وعلاوة على ذلك، يتكبد المجتمع تكاليف بعيدة الأثر تكون ملازمة للعنف. فتحوّل بسببه بلايين الدولارات من قطاع الإنفاق الاجتماعي، مما يبطئ وتيرة التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف العملية لظاهرة العنف ضد الأطفال تصل إلى ٧ تريليون دولار سنوياً.

٨- ومشكلة تعرض الأطفال للعنف على نحو شائع موثقة توثيقاً جيداً في تقارير الأمم المتحدة والبحوث الأكاديمية وفي قصص الأطفال أنفسهم التي تدمي القلب. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تقرير صدر مؤخراً^(١)، أحدث البيانات الراهنة عن أسلوب التأديب القائم على العنف والتعرض للاعتداء العائلي في سن الطفولة المبكرة، والعنف في المدارس، والوفيات الناجمة عن العنف في أوساط المراهقين، والعنف الجنسي في سني الطفولة والمراهقة.

٩- وكشفت البيانات المقدمة من اليونيسيف عن وقوع العنف على أطفال صغار جدا بمستويات تبعث على القلق وعن أوجه العنف التي يقاسيها الملايين في جميع مراحل الطفولة على أيدي أشخاص يعرفونهم ويثقون فيهم في أغلب الأحيان. ويجدد التقرير الدعوة، التي وجهت في دراسة الأمم المتحدة، إلى وضع خطط واستراتيجيات وطنية لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها. وهذا كان أولوية بالنسبة للممثلة الخاصة، واكتسب من جديد أهمية في دفع عجلة التقدم لتحقيق الغايات المتصلة بالعنف التي نصت عليها خطة عام ٢٠٣٠.

١٠- ويقدم تقرير آخر، يحمل عنوان "إنهاء ظاهرة العنف في مرحلة الطفولة"، أعدته مبادرة التعلم الدولية "تعالوا نفهم ظاهرة العنف في مرحلة الطفولة"، استعراضاً نقدياً للبحوث والبيانات المستقاة من مختلف المناطق. ويمكن أن تكون المعلومات الواردة في التقرير حافزاً لاتخاذ إجراءات تساعد في ضمان نمو جميع الأطفال في مأمن من العنف وضمان تمتعهم بفرصة تطوير قدراتهم على نحو كامل.

١١- واستمرت الممثلة الخاصة في خطوات تطوير السياسات على صعيد الأمم المتحدة بهدف القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتسريع وتيرة التقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ذلك عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال في بوينس آيرس، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تقييم خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المنعقد في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ والندوة الدولية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن موضوع العنف وتسلط الأقران في المدارس: الانتقال من مرحلة الإثبات إلى مرحلة العمل، في سيول، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

(١) UNICEF, *A familiar face: violence in the lives of children and adolescents* (New York, 2017).

١٢- ويقدر حجم عمالة الأطفال بـ ١٥٢ مليون طفلاً، بينهم ٧٣ مليون طفلاً يزاوون أسوأ الأشكال منها. ولا يزال أربعة ملايين طفل يخضعون لنظام العمل الجبري. وعلاوة على ذلك، أدت حركة الهجرة بأعداد غير مسبوقه والتهجير القسري في جميع أنحاء العالم، إلى تزايد عدد الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال الاقتصادي. وقد أكد المشاركون في المؤتمر العالمي الرابع قلقهم من أن يكون معدل انخفاض عمالة الأطفال في تباطؤ، وحدد إجراءات بالغة الأهمية لتسريع الجهود الرامية إلى إنهاء عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥ والعمل الجبري بحلول ٢٠٣٠، وإلى توليد فرص العمل للشباب في جميع أنحاء العالم.

١٣- وتضمن الإعلان السياسي المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن الاتجار تجديداً لالتزام الدول بخطة العمل العالمية، وتناول الإعلان العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تجعل الناس عرضة للاتجار، بما في ذلك ثقافة التسامح في مسألة ممارسة العنف ضد الأطفال. واعترف بالضحايا باعتبارهم من عوامل التغيير في الجهود العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وشجع على تجسيد رؤاهم وتجاربهم في جميع الجهود الرامية إلى منع العنف ومكافحته.

١٤- وعقدت الندوة الدولية بشأن موضوع العنف وتسلط الأقران في المدارس دعماً لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من تسلط الأقران (A/71/213). وضمت الندوة، التي عقدتها اليونيسكو وجامعة إيوها للبنات، وكالات تابعة للأمم المتحدة، وحكومات، وأعضاء من المجتمع المدني وأكاديميين وشباباً. وأطلقت في الندوة منصة بيانات وبحوث خاصة بأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة انتشار تسلط الأقران والعنف في المدارس، ولجمع قرائن بشأن التدخلات الفعالة.

١٥- ولا تزال الحاجة ماسة إلى حماية الأطفال من العنف. ففي كل خمس دقائق يلقى طفلٌ حتفه نتيجة تعرضه للعنف. وفي كل عام، يقع العنف على بليون طفل على الأقل، أي نصف أطفال العالم. فالأطفال يستهدفون عمداً في عمليات ذات دوافع سياسية، ويُتلاعب بهم في أنشطة الجريمة المنظمة، ويجبرون على الفرار من وجه العنف في مجتمعاتهم المحلية، ويباعون ويستغلون طلباً لمكاسب اقتصادية، ويُغَرَّرَ بهم على الإنترنت، وتستخدم وسائل عنيفة في تأديبهم، ويتعرضون للاعتداء الجنسي في حرمة بيوتهم، ويهملون في المؤسسات، وتساء معاملتهم في مراكز الاحتجاز، ويتعرضون لتسلط الأقران في المدارس وللوصم والتعذيب بسبب معتقدات خرافية أو ممارسات ضارة.

١٦- وفي بعض المجتمعات المحلية، تساء معاملة الطفل لاتخاذ كيش فداء يُحْمَلُ تبعه ما يحلُّ بأسرته أو بقومه من نحس ومرض. فيقع عليه الوصم والعقاب العنيف والقتل الطقسي إذا أتهم بالسحر أو إذا أتهم والداه بالشعوذة في حالات معينة. ويعد وسم الشخص بالساحر شكلاً من أشكال العنف النفسي، ويمكن أن يفضي الوصم والإقصاء المقترنين بذلك إلى القتل أو التشويه أو غير ذلك من أشكال العنف الخطيرة التي تبلغ حدَّ التعذيب.

١٧- وفي حالات كثيرة، لا يُبلغ عن العنف المقترن باتهامات ممارسة الشعوذة ويُستَرَّ عليه بسبب الخوف أو الضغوط الاجتماعية. وغالباً ما يقع الخطر الأكبر على الأطفال الأشد ضعفاً والمستبعدين اجتماعياً، مثل الأطفال المصابين بالمهق والأطفال ذوي الإعاقة واليتامى والحُدَّج، ولا سيما الأطفال النبغاء أو من ينظر إليهم على أنهم "مختلفون" فقط.

١٨- وسعيًا إلى تعزيز حماية الأطفال من العنف المقترن بمعتقدات السحر، تشاركت الممثلة الخاصة مع الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التمتع بحقوق الإنسان في حالة الأشخاص المصابين بالمهق في تنظيم حلقة عمل دولية، وذلك بالتعاون مع شبكة المعلومات عن الشعوذة وحقوق الإنسان وجامعة لانكستر والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت حلقة العمل هذه يومي ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٩- وتبادل الشركاء الذين مثلوا الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أحدث الأبحاث والتجارب، فسلطوا الضوء على الممارسات الحسنة، وحددوا الثغرات التي تعترض التشريعات والسياسات، وشددوا على ضرورة أن يتخذ أصحاب المصلحة المتعددين إجراءات ترمي إلى منع ومعالجة العنف المقترن بالشعوذة، وضمان استرجاع الضحايا لعافيتهم وإعادة إدماجهم بأمان، وإلى مكافحة الإفلات من العقاب.

٢٠- وستواصل الممثلة الخاصة التعاون مع الشركاء من أجل نيل هذه الممارسات.

ثانياً- تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال

٢١- إن إعمال حق كل طفل في التحرر من العنف هو من الأبعاد الأساسية في اتفاقية حقوق الطفل. وقد حددت دراسة الأمم المتحدة خطوات بالغة الأهمية لتجسيد هذا الحق في الواقع بالنسبة لجميع الأطفال. وتروم خطة عام ٢٠٣٠ بناء عالم يكون بمقدور كل طفل فيه أن ينمو في مأمن من العنف والإيذاء والاستغلال.

٢٢- ويسعى واضعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى تغيير وجه العالم من دون أن يُخلف أحد. وخير سبيل لتفادي أن يُخلف الأطفال، أن يعطوا الأولوية في جميع قرارات السياسات العامة. وتقايس مجتمع من المجتمعات عن ذلك فيه خطورة عليه من أن يتأخر في مسيرة طلب السلام الدائم والعدالة والتقدم الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٦، أطلق مكتب الممثلة الخاصة بمشاركة العديد من الشركاء مبادرة "أن الأوان لإنهاء العنف ضد الأطفال" للمساعدة في تحويل الرؤية المرسومة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى واقع يعيشه جميع الأطفال. وتروج هذه المبادرة لمشاركة القادة والمواطنين من جميع مشارب الحياة بدور فعال في إحاطة الأطفال في حياتهم بأطواق الرفق وتوسيع هذه الأطواق.

٢٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أطلق مكتب الممثلة الخاصة، في إطار مبادرة "آن الأوان"، كتاباً بعنوان *تعالوا نحتفي بالطفولة: مسلكٌ لإنهاء ظاهرة العنف ضد الأطفال*، وهو كتاب يطلع القارئ على شهادات ملهمة لأشخاص من كل الأعمار والمشارب برزوا في مجال الدفاع عن حقوق الطفل، وهم ينافحون عن حماية الأطفال من العنف. ويمثل هذا الكتاب دعوة للعمل من أجل تحويل متوالية العنف التي تلف حياة الأطفال إلى متوالية حماية لحقوقهم.

٢٤- ويضم كتاب "الاحتفاء بالطفولة" الأصوات المؤثرة لشباب في مقتبل العمر. ويعترف واضعو خطة عام ٢٠٣٠ بالطفل باعتباره عاملاً من عوامل التغيير البالغة الأهمية، يوجه قدراته التي لا تنضب لبناء عالم أفضل وجامعا أكثر.

ألف- الأطفال باعتبارهم من عوامل التغيير

٢٥- إن أخذ أصوات الأطفال وتجاربهم في الاعتبار أمر لا غنى عنه في تحقيق الرؤية المرسومة في خطة عام ٢٠٣٠ لبناء عالم خال من الخوف والعنف. ويمثل إقامة شراكة مع الأطفال أحد الأبعاد البالغة الأهمية في ولاية الممثلة الخاصة. وقد كانت دراسة منظمة الأمم المتحدة أول تقرير للمنظمة يعد بالتعاون مع الأطفال والشباب. ولا يزال إشراكهم أمراً حيوياً لتنفيذ التوصيات الواردة في هذه الدراسة، بما في ذلك إشراكهم في أنشطة الدعوة ومناقشات الخبراء وإعداد تقارير مواضيعية.

٢٦- والعنف هو من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للأطفال. فهذه هي الرسالة الأساسية التي وجهها أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شاب شاركوا في المشاورات التي استُرشِد بها في وضع خطة عام ٢٠٣٠، وأكد فحواها استطلاعاً للرأي على الإنترنت بشأن الأطفال المهاجرين واللاجئين أجرته الممثلة الخاصة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف. وذهبت نسبة كبيرة من الشباب المشمولين بالدراسة الاستقصائية، والذين زاد عددهم عن ١٧٠ ٠٠٠، إلى اعتبار العنف ظاهرة خطيرة تقترب بتقل الأطفال عبر الحدود. وبالفعل، اعتُبر العنف من الأسباب الرئيسية التي دفعت الأطفال إلى اتخاذ القرار بمغادرة بلدانهم، وأحد أخطر التحديات التي واجهوها أثناء رحيلهم، ومشكلة لم تنته بوصولهم إلى بلد المقصد.

٢٧- وورد على ألسنة الأطفال المتضررين من حالات الاحتجاز ذكرُ العنف والخوف وانعدام الأمن باعتبارها من أشد الشواغل أيضاً. وعلى سبيل المساهمة في إجراء الدراسة العالمية المتعلقة بالأطفال مسلوبي الحرية^(٢)، عقدت الممثلة الخاصة، بالتعاون مع شركاء في أمريكا اللاتينية، مشاورات ونظمت مجموعات نقاش بؤرية مع الأطفال الذين يُحتجز آباؤهم.

٢٨- فأطفال المحتجزين قد يكون لزاماً عليهم السفر ساعات طويلة أو أياماً لمجرد قضاء دقائق قليلة مع أب سجين أو أم سجينة. وغالباً ما يضطرون إلى الالتقاء في أماكن مكتظة ومنفرة وتحت أنظار حراس الأمن المتفحصة، ويخضعون لعمليات التفتيش الجسدي وينظر إليهم باستعلاء. ويشكو الأطفال همهم لموظفي مراكز الاحتجاز الذين تنقصهم المهارات اللازمة للتعامل مع الشباب أو معاملتهم باحترام.

٢٩- وتتسم حياة هؤلاء الأطفال بالتهميش والنبذ ومشاعر اليأس. وغالباً ما ينحدر هؤلاء من أسر تعاني من حالات الضعف والإقصاء، ويتعرضون للعنف المنزلي، وتكون فرصهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية محدودة. وينتابهم شعور بأن الأطفال الآخرين وأسرتهم يعرضون عنهم ويتحاشونهم ويخافون منهم. وغالباً ما يواجهون تسلط الأقران في المدارس بسبب وجود أحد الوالدين في السجن، ويشعرون أحياناً أنهم يعاملون معاملة الجانحين.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١٥٧/٦٩، الفقرة ٥٢(د).

- ٣٠- ويزداد العبء على كاهل الأسرة بفعل الضائقة الاقتصادية الناجمة عن حالة السجن. وقد يشعر الأطفال أنهم مدفوعون دفعاً إلى تحمل مسؤوليات إضافية لمساعدة الأسرة، ويحاولون أحياناً تحقيق دخل من العمل في أماكن وأنشطة خطيرة تعرضهم لضرر أكبر.
- ٣١- وغياب البيئة الحاضنة، والحاجة إلى العمل، وانعدام الحماية الاجتماعية وضعف قدرة النظام التعليمي على استيعاب ودعم الأطفال الذين سلبت حرية أحد والديهم قد يولد كله صعوبات في التعلم والتغيب عن المدرسة ثم الانقطاع عنها في نهاية المطاف.
- ٣٢- ومع ذلك، يتمسك الأطفال بالأمل ويتمتعون بالقدرة على الصمود وتظل نظرتهم إلى مستقبلهم نظرة تفاؤل، ولا سيما الأطفال الصغار. ويقدمون أيضاً توصيات قيّمة لفعل ما يلزم. ويكبر الواحد منهم في نفسه قدرته على زيارة أم أو أب محتجز والحفاظ على أسرة العلاقة معه، حتى وإن كانت تجربة ارتداد السجن تجربة موجهة في الغالب. وما يريده الأطفال هو تمديد وقت الزيارة والارتقاء بالظروف التي تتم فيها إلى جانب الارتقاء بالمعاملة إلى مستوى أكثر إنسانية وصوناً للكرامة. ومطلبهم أن تُوفّر لهم أحياناً آمنة حيث يمكنهم التحدث إلى آبائهم المحتجزين، وأن تتاح لهم بيئة آمنة وملائمة تتيح لهم التكلم عن هذا الجانب المكتوم من حياتهم.
- ٣٣- وشدد الأطفال في مجموعات المناقشة البؤرية على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع العنف والتصدي له كلما وقع، بما في ذلك إدخال تغيير عاجل على إجراءات التوقيف والتفتيش. فقد تكون عملية توقيف فرد من أفراد الأسرة تجربة فظيعة؛ ومن غير المستغرب أن يعتقد الأطفال أن الشرطي لا ينبغي أن يُسمح له في أي حال من الأحوال بدخول منزل من المنازل وضرب الوالدين على مرأى من طفل.
- ٣٤- وعلاوة على ذلك، يطالب الأطفال بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمالي للأطفال وأسرهم، وبنظام تعليمي يفتح ذراعيه للأطفال المتضررين ويوفر لهم الحماية.

باء- تعزيز الشراكات دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

- ٣٥- سعياً إلى تسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تعمل الممثلة الخاصة على تشجيع العمل مع شركاء الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والشبكات التي يتزعمها أطفال. ويذكر من بين الشراكات الاستراتيجية، الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، والتحالف المعني بالغاوية ٧-٨ (التحالف العالمي للقضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وتشغيل الأطفال)، والشراكة العالمية للشباب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع.
- ٣٦- وتعد إقامة شراكات مع المنظمات الدينية من الأولويات بالنسبة للممثلة الخاصة. ويمثل الزعماء الدينيون أحلافاً لهم أهميتهم في الترويج للتوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة، مما يساعد في تعزيز الحوار والتشجيع على تغيير الممارسات التي تطيل أمد ظاهرة العنف ضد الأطفال، والحث على استخدام أشكال التأديب التي لا تقوم على العنف في أماكن العبادة وضمن الطوائف الدينية عموماً. وينبغي للمجتمع الدولي، كما أكد البابا فرانسيس في اليوم

العالمي للطفل، وأثناء المقابلة التي خصّ بها الممثلة الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٧، أن يكون عيناً ساهرة على حماية الأطفال من العنف ويضمن لكل فتاة وفتى فرصة النمو مطمئنين وواثقين بمستقبلهم.

٣٧- واتخذ المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٧، في مدينة بنما، هذه الشواغل محوراً لجدول أعماله. وضم المنتدى أكثر من ٥٠٠ زعيم من زعماء الطرق الدينية والروحية في العالم بهدف الوقوف أكثر على حجم ظاهرة العنف ضد الأطفال على وأثرها عليهم، وتحديد السبل الممكنة لكي يساعد الزعماء الدينيون في التصدي لها، وتعزيز التزام الطوائف الدينية بمنع العنف ضد الأطفال والحد منه.

٣٨- واعتمد المنتدى إعلاناً بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال، الذي يؤكد مجدداً ضرورة الأخلاقية لحماية الأطفال من الأذى، ويسلم بأنه ما من تعليم ديني أو طريقة دينية تبرر أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال.

٣٩- وفي إعلان بنما، أعرب المشاركون عن عزمهم على دعم خطة عام ٢٠٣٠، وعلى التزام واضح بإدكاء الوعي وتشجيع العمل داخل الطوائف الدينية من أجل تحقيق الغايات الواردة في أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال. وقطعوا عهداً أيضاً بتوليد الإرادة الاجتماعية والسياسية اللازمة فيما يتعلق بوضع التشريعات والسياسات وزيادة تمويل برامج حماية الأطفال؛ والتمروا بالاستماع إلى الأطفال في احترام، و تثقيف الزعماء الدينيين والروحانيين والمجتمعات المحلية بشأن مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، وتوفير التدريب في مجال التنشئة الإيجابية والقيم الأخلاقية لمساعدة الأسر والأطفال في تنمية مشاعر التعاطف واكتساب قدرة أكبر على الصمود.

جيم- تعزيز متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠

٤٠- ويعمل الكثير من الدول الأعضاء على اعتماد خطط شاملة تتولى إنجازها بنفسها لتحقيق التنمية المستدامة بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن اللازم أن تُعزّز هذه الخطط بموارد متوقعة، وأن يُستَرشد فيها بأدلة قاطعة وبيانات قوية ومصنفة لتقييم التقدم المحرز في جهود تحقيق الغايات المتصلة بالعنف الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

٤١- ويكتسي الاستثمار في الأطفال أهمية حاسمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولكن ذلك لا تزال دونه أشواطٌ طويلة. ورغم أن الأطفال يشكلون نصف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ورغم تعرض نصف عدد الأطفال في العالم للعنف كل سنة، فإن اعتمادات الميزانية المرصودة لتحقيق رفاه الطفل لا تفي بالغرض في أغلب الأحيان. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك نقص في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تحشد لإنهاء العنف ضد الأطفال. وكما ورد في تقرير صدر مؤخراً^(٣)، يقل متوسط ما يقدم سنوياً من مساعدة إنمائية رسمية لكل

(٣) ChildFund Alliance, Save the Children, SOS Children's Villages International, World Vision, Office of the Special Representative of the Secretary General on Violence against Children and UNICEF, *Counting pennies: A review of official development assistance to end violence against children*, May 2017

طفل لمعالجة مسألة العنف في البلدان ذات الدخل المنخفض عن ٠,٦٥ دولار، وهو ما يمثل أقل من ٠,٦ دولاراً في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٢- ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منبراً استراتيجياً لضمان إعطاء موضوع الطفل مركز الثقل في خطة عام ٢٠٣٠. وقد وجهت الممثلة الخاصة الانتباه، من خلال مشاركتها في الاجتماعات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى والتعاون مع المنظمات الإقليمية والبعثات الدائمة، إلى الفرصة التي تتيحها للدول الاستعراضات الطوعية الوطنية وانعقاد المنتدى لكي تتبادل فيما بينها المعلومات بشأن التطورات الإيجابية والدروس المستفادة، ولكي تحدد التحديات التي لا تزال قائمة والجهود المبذولة لرصد تعرض الأطفال للعنف.

٤٣- وقد كان موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ هو "القضاء على الفقر وتشجيع أسباب الرخاء في عالم متغير"، وهو موضوع له صلة خاصة بإنهاء العنف ضد الأطفال. فالعنف يمدُّ في عمر حالة الفقر، غير أن الفقر يمكن أيضاً أن يفجر العنف ويوجد الظروف التي تكون مرتعاً لممارسة الإيذاء والاستغلال. وتزيد احتمالات تعرض الأطفال للعنف في المجتمعات المحلية المهمشة حيث يكون دخل الأسرة متدنياً وأسباب الرزق قليلة، وحيث يكون السكن غير لائق وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة محدودة. وتكون حظوظهم أقل أيضاً في أن يحظوا بالدعم للتعافي من الصدمات، أو بمستقبلٍ يتمتعون فيه بالمهارات والثقة والقدرة على الصمود، أو في الشعور بأن في إمكانهم التماس العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب.

٤٤- وهناك حالة تشابك بين الفقر والعنف. وفي عام ٢٠١٧، تمخضت عدة استعراضات طوعية عن نماذج ساطعة على مدى قدرة الحماية الاجتماعية المكيّنة على التخفيف من المخاطر المتزايدة للعنف ضد الأطفال الذين يعيشون في فقر. وسعيّاً إلى تسليط الضوء على التجارب الوطنية الهامة وعلى الحاجة إلى إجراءات متسقة وشاملة لعدة قطاعات بهدف منع هذا العنف والتصدي له، اشتركت الممثلة الخاصة مع منظمة اليونيسيف وحكومات إندونيسيا وشيلي والسويد في استضافة نشاط مواز نظم على هامش اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٤٥- وقد لفت الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الأنظار أكثر إلى موضوع الأطفال، بما في ذلك حقهم في التحرر من العنف. وشدد على ضرورة الاستثمار في الأطفال من أجل معالجة الحرمان بأبعاده المتعددة وتمكينهم لمساعدتهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً. والتزم الموقعون على الإعلان بدعم مشاركة الأطفال في تنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وبالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي تستهدفهم.

٤٦- وسيكون موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ هو "بناء مجتمعات ومدن قادرة على الصمود". وسيولى اهتمام خاص للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٤٧- ويعيش نصف سكان العالم في المدن، ونصف عدد هؤلاء السكان هم من الأطفال. ويزداد خطر عنف المدن حدةً بوجه خاص نتيجة تضافر التوسع العمراني مع ارتفاع مستويات التفاوت الاقتصادي والفقر المستوطن. ومن الممكن، كما أكدت الممثلة الخاصة في دراسة

مواضيعية أخيرة،^(٤) أن يساعد بناء مدارس أحياء حضرية آمنة للأطفال، ودعم الأسر والعمل مع السلطات المحلية، والاستثمار في تدابير السلامة العامة وضمن الوصول إلى العدالة في التخفيف من مخاطر العنف الذي يواجهه الأطفال في المدن.

٤٨ - وسيتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ فرصة للتفكير في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة^(٥) على الصعيد الوطني ودعم القدرات القيادية لرؤساء البلديات والسلطات المحلية وتشجيع التخطيط المتبصر للمدن الذي يضع نصب عينيه مصالح الطفل الفضلى ومشاركته الفعالة.

٤٩ - ومن باب التوعية بالخطة الحضرية الجديدة في أوساط الشباب والتشجيع على إدراج آراء الأطفال وتجارب الحياة الحضرية في تخطيط مدن آمنة ومستدامة، أصدرت الممثلة الخاصة منشوراً ملائماً للطفل^(٦) تدعو فيه إلى إنشاء أحياء حضرية حيث يمكن للطفل التمتع بحقوقه والشعور بالاحتواء والأمان والحماية من العنف، وحيث يُستمع إليهم كما يجب.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٩، ستستضيف الجمعية العامة الاستعراض الأول لخطة عام ٢٠٣٠^(٧). وفي إطار موضوع "تمكين الناس وضمن الشمول والمساواة"، ستتناول الجمعية العامة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية ١٦-٢، المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وستحل الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١٩ أيضاً. ويمثل حلول موعد هذين الحدثين في نفس السنة فرصة فريدة لزيادة تعبئة الجهود العالمية في مجال منع العنف والتصدي له من خلال استعراض مواضيعي يجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى ويركز فيه على الأطفال والتقدم المحرز في بلوغ الغاية ١٦-٢ وسائر الغايات المتصلة بالعنف الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً - تعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال من العنف في خطة السياسات الوطنية

٥١ - واصلت الممثلة الخاصة تقديم الدعم من أجل تعزيز جهود التنفيذ الوطنية، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات قطرية إلى إندونيسيا والبرازيل وبربادوس وبنما وتايلند والصين وكمبوديا وماليزيا والمكسيك وملاوي واليونان.

٥٢ - وشاركت الممثلة الخاصة، خلال زيارتها الثانية إلى كمبوديا، في إطلاق خطة عمل لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١^(٨). واستُرشد في هذه الخطة بنتائج دراسة استقصائية للأسر المعيشية بشأن العنف ضد الأطفال، أُجريت في عام ٢٠١٤، وهي أول

(٤) حماية الأطفال المتضررين من العنف المسلح في المجتمع المحلي (نيويورك، ٢٠١٦).

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٦) The cities of our dreams: A safe and child friendly New Urban Agenda, September 2016

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠.

(٨) متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/cambodia/Full_VAC_Action_Plan_En_Final_AP.pdf

دراسة من نوعها تجرى في المنطقة. وتبيّن من هذه الدراسة الاستقصائية أن الطفل يتعرض للعنف ويشهده في حياته العامة والخاصة، في المنزل وفي المدرسة وفي مجتمعه المحلي وعلى الإنترنت.

٥٣- واضطلع المراهقون والشباب بدور هام في وضع خطة العمل من خلال مشاركتهم بمهّمة في المناقشات والحوارات المتعلقة بالسياسات في جميع أنحاء البلد، وستظل آراؤهم وتجاربهم تكتسي أهمية بالغة في تنفيذ هذه الخطة. وكانت لمنظمات المجتمع المدني مشاركة نشطة أيضاً وهي لا تزال تضطلع بدور لا يعوض في دعم جهود تعزيز نظام حماية الطفل في كمبوديا.

٥٤- وهناك تدابير هامة يجري اتخاذها لمنع العنف ضد الأطفال، ولتحسين الخدمات المقدمة للضحايا. وتشمل هذه التدابير خطة استراتيجية للتنشئة الإيجابية، ووحدات تدريبية موجهة للمدرسين بشأن استخدام أساليب التأديب التي لا تقوم على العنف، ودليل لتدريب المهنيين الصحيين، وخطة عمل لخفض عدد الأطفال المودعين مؤسسات الرعاية بنسبة ٣٠ في المائة، وقانون جديد يتعلق بقضاء الأحداث ويشجع عدم اللجوء إلى القضاء ومنع سلب الأطفال حريتهم.

٥٥- وأطلقت المكسيك خطة عمل وطنية خاصة بها من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال^(٩). ووُضعت هذه الخطة استناداً إلى عملية تشاركية واسعة، وهي تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. وتحدد الخطة الإجراءات ذات الأولوية الحاسمة، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية التي تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعالج حالات زواج الأطفال. وتتوخى الخطة أيضاً الترويج لحملة وطنية بشأن العنف ضد الأطفال؛ والاستثمار في تدابير السلامة على الإنترنت؛ وتعزيز الآليات المعنية بالمشورة والشكاوى والإبلاغ عن حوادث العنف؛ وتعزيز جهود تنسيق الإجراءات؛ ودعم مشاركة الأطفال. وتتضمن الخطة تقييماً هاماً لمدى تعرض الأطفال للعنف، وكذلك لآراء الأطفال وتوصياتهم.

٥٦- واعتمدت باراغواي خطة وطنية لحماية الأطفال من الإيذاء ومن جميع أشكال العنف^(١٠). وتستند هذه الخطة إلى خطة عام ٢٠٣٠ واتفاقية حقوق الطفل وإلى التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة. وهي ثمرة التعاون فيما بين الإدارات ونتاج عملية تشاركية. وتشرف على تنفيذها اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وكان الأطفال والمراهقون مصادر أساسية لتوفير المعلومات اللازمة لإعداد الخطة، وهم ما زالوا يؤدون دوراً حاسماً في تنفيذها، بما في ذلك من خلال التوعية بمختلف مظاهر العنف وآليات الإبلاغ عن حوادث العنف، وترويج المعلومات المتعلقة بالخطة بين الأقران والأسر، ودعم جهود الدعوة في البلديات والمجتمعات المحلية.

٥٧- وأطلقت جمهورية تنزانيا المتحدة خطة عمل وطنية خاصة بها من أجل إنهاء العنف ضد النساء والأطفال (٢٠١٧-٢٠٢٢)^(١١). وتستند هذه الخطة، التي استُرشد فيها بخطة عام ٢٠٣٠، إلى نتائج دراسة استقصائية للأسر المعيشية بشأن العنف ضد الأطفال أجريت في عام ٢٠٠٩، وهي تسلم بالأثر الإيجابي للاستثمار في جهود منع العنف في تحقيق النمو

(٩) انظر www.unicef.org/mexico/spanish/PLAN_ACCION_FINAL.pdf

(١٠) انظر www.snaa.gov.py/archivos/documentos/Plan%20de%20Accion%20Pais_r1v7aq8u.pdf

(١١) انظر <http://srsq.violenceagainstchildren.org/sites/default/files/2016/NPA-VAWC%20%20Tanzania.pdf>

الشامل. وتوفر إطاراً استراتيجياً لتعبئة الجهود والموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦-٢.

٥٨- واعتمدت فرنسا خطة عمل مشتركة بين الوزارات لمكافحة العنف ضد الأطفال (٢٠١٧-٢٠١٩)^(١٢). وتهدف هذه الخطة إلى دعم الأسر في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الأطفال؛ وتشجيع ممارسات التنشئة الإيجابية؛ وإمالة اللثام عن مشكلة العنف ضد الأطفال؛ وتشجيع الكشف عن حوادث العنف في مرحلة مبكرة والإبلاغ عنها؛ وتعزيز الخدمات المقدمة لمساعدة الضحايا.

٥٩- ولا يزال دعم التدابير التشريعية للتصدي للعنف ضد الأطفال يتصدر أولويات الممثلة الخاصة. ف منذ عام ٢٠٠٦، تضاعف عدد البلدان التي تفرض حظراً قانونياً شاملاً على ممارسة العنف ضد الأطفال أكثر من ثلاثة مرات، فتجاوز هذا العدد في عام ٢٠١٧، ٥٠ بلداً انضمت إليها مؤخراً أيرلندا وباراغواي وبنين وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسلوفينيا وفيت نام وليتوانيا ومنغوليا.

٦٠- واعتمدت تدابير تشريعية إضافية من أجل توطيد الأساس المعياري لحماية الأطفال من العنف. وفي السويد، يجري إدراج اتفاقية حقوق الطفل في التشريعات الوطنية لضمان الاحترام الكامل لأحكامها في جميع القرارات التي تؤثر على الطفل.

٦١- وفي ماليزيا، أدى قانون الجرائم الجنسية ضد الأطفال، المعتمد في عام ٢٠١٧، إلى تعزيز حماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. ويجرم القانون إغواء الطفل ويعزز حمايته من التعرض للإيذاء عبر الإنترنت، ويعترف له بصفة شاهد مقبول في قضايا الجرائم الجنسية.

٦٢- وفي شيلي، هناك قانون جديد (رقم ٢١-٠١٣)^(١٣) يجرم إساءة معاملة الأطفال أو أي شخص من ذوي الإعاقة، جسدياً أو نفسياً. وتشمل الجزاءات المطبقة منع المجرم من العمل في قطاعي التعليم والصحة، أو من تقلد وظائف أخرى يمكن أن تنطوي على علاقة مباشرة مع الضحية.

٦٣- واعتمدت البرازيل قانوناً جديداً (رقم ١٣-٤٣١) لصون حقوق ضحايا العنف والشهود عليه من الأطفال^(١٤). ويقضي القانون بأن تضع الحكومة بجميع مستوياتها سياسات شاملة ومنسقة لكفالة حق الأطفال في التحرر من العنف في جميع الأوساط، بما في ذلك المنزل. ويعترف هذا القانون بحقوق الطفل في الحصول على المعلومات وفي التمثيل القانوني؛ وفي المشاركة في اتخاذ القرارات والاستفادة من خدمات الدعم ذات الصلة؛ وفي الحماية من معاودة الإيذاء وفي جبر الضرر. وينص على إنشاء آليات خاصة بالأطفال للإبلاغ والمشورة والشكوى تكون ميسرة وآمنة وتراعي السرية واحتياجات الطفل، ويعترف بحقهم في أن يستمع إليهم أخصائيوون مدربون. ويعترف أيضاً بواجب كل شخص يشهد ارتكاب أي فعل من أفعال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي ضد طفل من الأطفال في مكان خاص أو عام أو يعلم

(١٢) انظر - www.memoiretraumatique.org/assets/files/v1/Documents-pdf/2017-1er_Plan_VIOLENCES_ENFANTS_VF.pdf

(١٣) انظر www.leychile.cl/Navegar?idNorma=1103697

(١٤) انظر www2.camara.leg.br/legin/fed/lei/2017/lei-13431-4-abril-2017-784569-norma-pl.html

بارتكاب هذا الفعل، في أن يبلغ فوراً السلطات المعنية التي يتعين عليها أن تعرض الأمر على المدعي العام.

٦٤- وفي جنوب أفريقيا، أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية جواز الدفع بحجة "العقوبة التأديبية المعقولة أو المعتدلة" المنصوص عليه في القانون العام. وفي جامايكا، أعلن رئيس الوزراء في البرلمان التزامه الراسخ بالتوصل إلى فرض حظر قانوني كامل على جميع أشكال العنف، بما في ذلك داخل المنزل.

٦٥- وهناك أيضاً خطوات هامة خطتها كل من ترينيداد وتوباغو والسلفادور وهندوراس من أجل رفع السن الدنيا للزواج إلى ١٨ عاماً. وفي عام ٢٠١٧، أحرز تقدم كبير على صعيد التشريعات الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب عن ارتكاب جرائم جنسية ضد الأطفال، بما في ذلك إلغاء أحكام قانونية، في الأردن وتونس ولبنان، تجيز إسقاط الملاحقة القضائية عن المعتصب إذا عقد زواجه على الضحية.

٦٦- وفي خطة عام ٢٠٣٠، تولى أهمية كبيرة لتوافر بيانات مصنفة ذات جودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات وتقييم التقدم المحرز. ومن التطورات الهامة المستجدة في مجال البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، وضع إطار متفق عليه للمؤشرات العالمية ومبادرات جمع البيانات التي حظيت بالتشجيع من وكالات الأمم المتحدة.

٦٧- وقد ساعدت الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي أجريت في آسيا وأفريقيا، بما في ذلك في كمبوديا، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والفلبين، وزمبابوي، على سدّ الثغرات الموجودة في البيانات. وفي أمريكا اللاتينية، يجري العديد من الدول دراسات استقصائية لتوثيق حجم مشكلة التعرض للعنف في الطفولة وطبيعتها وأثرها. وفي هندوراس، تشتمل الدراسة الاستقصائية على وحدة قياسية مبتكرة عن الهجرة والعنف.

٦٨- وسلطت الدراسات الاستقصائية المذكورة أعلاه الضوء على الواقع الخفي للعنف في حياة الأطفال وساعدت في صياغة خطط عمل وطنية تستند إلى الأدلة من أجل معالجة الشواغل ذات الأولوية. وكان لهذا دور حاسم في تعزيز التنسيق فيما بين قطاعات بشكل أفضل على مختلف المستويات الإدارية، وفي إشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والقطاع الخاص والأطفال أنفسهم.

٦٩- وبفضل هذه الدراسات الاستقصائية أيضاً برزت أكثر المجالات التي تستدعي اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. وفي الدراسة الاستقصائية الوطنية التي أجرتها الفلبين، صُنِّفت البيانات حسب نوع الجنس لتقييم مختلف مخاطر الاعتداء الجنسي التي يواجهها الفتيان والفتيات، وللمساعدة في توجيه استراتيجيات الدعوة إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين ومنع هذه المخاطر والتصدي لها، ولتوفير الخدمات الملائمة للضحايا.

٧٠- وكشفت هذه الدراسة الاستقصائية أيضاً وجود خطر بالغ على الأطفال من التعرض للإيذاء عبر الإنترنت؛ وأكدت إحدى دراسات المتابعة ارتفاع معدلاته. ومما يسهل الإيذاء عبر الإنترنت، زيادة القدرة على الاتصال عبر الإنترنت، وتوافر أجهزة رخيصة تتيح الوصول إلى الفضاء الإلكتروني، والإلمام باللغة الإنكليزية على نطاق واسع، وهو ما يتيح للجنة في الخارج

إمكانية التواصل، وتوفير آليات الدفع المريحة من خلال شبكة خدمات تحويل الأموال، وثقافة الصمت وتبجيل المسنّ الذي قد يكون متأمراً في عملية الإيداء.

٧١- وبرزت قيمة البحث أيضاً في إكوادور، حيث أجريت دراسة عن تعرض الأطفال لتسلط الأقران، بناء على جهود الدعوة التي اضطلعت بها الممثلة الخاصة بشأن هذا الموضوع. وتمخضت متابعة هذه الدراسة عن مبادرات هامة، بما في ذلك إنشاء وحدات تقدم المشورة للطلاب على الصعيد الوطني؛ وإعداد برامج لبناء قدرات المدرسين والآباء وموظفي المدارس؛ ووضع بروتوكولات للإبلاغ عن حوادث العنف في المدارس. ويجري حالياً إعداد خطة عمل وطنية بشأن تسلط الأقران.

رابعاً- تعزيز العمليات الإقليمية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٧٢- يمثل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية عنصراً من العناصر الرئيسية في الاستراتيجية التي تعتمدها الممثلة الخاصة لتسريع وتيرة التقدم في مجال حماية الأطفال من العنف. وتعد المنظمات والمؤسسات الإقليمية أحياناً استراتيجياً. وقد ساعدت تعاونها مع الممثلة الخاصة في إدراج مسألة العنف ضد الأطفال في صلب خطة السياسات الإقليمية، إلى جانب تعزيز مساءلة الدول، ودعم جهود التنفيذ الوطنية.

٧٣- واستضافت الممثلة الخاصة عقد مشاورات رفيعة المستوى مع الشركاء الإقليميين في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، والمحيط الهادئ، والمنطقتين الأوروبية والعربية. وصدرت ستة تقارير رصد إقليمية وعقدت اجتماعات استعراض دورية لمواصلة التقدم وتسريع وتيرته.

٧٤- ونتيجة لذلك، اعتُمدت التزامات سياسية على الصعيد الإقليمي وخراطم طريق للتنفيذ (انظر A/HRC/19/64). وهناك جيل جديد من الخطط الإقليمية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال يجري وضعها بما يتماشى مع خطة ٢٠٣٠ وتجسدت هذه الجهود بدورها في تعزيز التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتوحيد البيانات والبحوث، وتشجيع الحملات العامة.

٧٥- وزيادة في تعزيز هذه العملية، تنظم الممثلة الخاصة كذلك اجتماع مائدة مستديرة إقليمية رفيعة المستوى سنوياً مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وقد أصبح هذا المنتدى يمثل آلية استراتيجية ضمن منظومة الأمم المتحدة للتعاون بشأن السياسات العامة، وتبادل المعارف والممارسات الحسنة، وتحديد الاتجاهات والتحديات والضاغطة، وللتكاتف من أجل تعزيز حماية الأطفال.

٧٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اشتركت الممثلة الخاصة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية السنوي السابع. وكرست هذا الاجتماع لإعطاء موضوع الطفل مركز الثقل في خطة عام ٢٠٣٠ ولتناول دور المنظمات الإقليمية في تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن حماية الأطفال من العنف.

٧٧- واستلهاماً لموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تبادل ممثلو منظمات إقليمية فيما بينهم التجارب والممارسات الحسنة بشأن تعدد وجوه الحرمان

والعنف ضد الأطفال. وشملت المبادرات الهامة تعزيز فرص الجميع في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة الشاملة والمراعية لاحتياجات الطفل؛ والتعاون بين القطاعات وتكامل الخدمات في مجال منع العنف؛ والاستثمار في تدابير رعاية الطفولة المبكرة؛ وضمان فعالية تدابير دعم الأسرة والحماية الاجتماعية؛ وتشجيع دمج من خُلفوا في المجتمع.

٧٨- ووجد المشاركون التزامهم باستغلال الفرصة التي يتيحها لهم المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الطوعية الوطنية لتسريع وتيرة التقدم في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وشددوا على أهمية تعبئة الموارد الوطنية الكافية والمساعدة الإنمائية الرسمية لدعم مبادرات منع العنف والتصدي له، وعلى أهمية تعزيز نظم البيانات للاسترشاد بها في القرارات ورصد التقدم ومواصلته.

٧٩- وسلم المشاركون أيضاً بالدور الحاسم الذي يؤديه الأطفال بوصفهم من عوامل التغيير، وبأهمية اتخاذ إجراءات يُستَرشد فيها بآراء الأطفال وتجاربهم. ومن هذا المنطلق، عقد إلى جانب الاجتماع، منتدى للأطفال يتبع لرابطة آسيان، فأنيتحت بذلك فرصة لإقامة تعاون استراتيجي مع شباب هذه المنطقة. وركزت هذه المناقشات بوجه خاص على تمكين الأطفال ومشاركتهم لمنع حالات العنف والتصدي له، وعلى المخاطر المقترنة بتسلط الأقران والإيذاء عبر الإنترنت.

٨٠- وشدد المشاركون الشباب أيضاً على أهمية التمتع بالعيش في بيئة محبة وداعمة، ودعوا إلى مبادرات للتوعية وتبادل المعلومات حتى يكون بمقدور الشباب التحول إلى مواطنين متمكنين، وتبئّن المخاطر، والإبلاغ عن الحالات والتماس المساعدة من الدوائر التي تراعي احتياجات الطفل. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة، بما في ذلك من خلال وضع القوانين والسياسات والميزانيات الفعالة؛ ومبادرات التنشئة الصالحة ومبادرات تنمية الطفولة المبكرة؛ وتدريب المهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم؛ وإتاحة فرص حقيقية ومنابر لعقد مناقشات صريحة مع الشباب. وكما أكد الأطفال، "فإن لكل فرد دوراً يؤديه، وإذا توفر لدينا الاستعداد لإنهاء العنف ضد الأطفال، بإمكاننا أن نجعل من العالم مكاناً أفضل!".

٨١- وفي عام ٢٠١٨، ستشارك الممثلة الخاصة في استضافة الاجتماع الأقليمي إلى جانب مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه)، وهي هيئة حكومية دولية تابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٨٢- ولا تزال منطقة جنوب آسيا تحطو خطوات هامة إلى الأمام لزيادة تعزيز حماية الأطفال من العنف، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل إقليمية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، ووضع استراتيجية إقليمية لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وتعزيز السلامة على الإنترنت. وتواصل تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن زواج الأطفال (٢٠١٥-٢٠١٨) في عام ٢٠١٧ بإطلاق أفغانستان خطة عمل وطنية للقضاء على الزواج المبكر وزواج الأطفال، فيما أصبحت ولاية راجستان في الهند، أول ولاية تطلق خطة عمل استراتيجية لمنع زواج الأطفال.

٨٣- وسعيًا إلى زيادة تعزيز حماية الأطفال من العنف في جميع أنحاء أفريقيا، واصلت الممثلة الخاصة العمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وكذلك مع لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه والمقررة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بإنهاء زواج الأطفال.

٨٤- وتتماشى الرؤية المرسومة في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وفي خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا، التي اعتمدها لجنة الخبراء الأفريقية، مع خطة عام ٢٠٣٠. وتتضمن خطة عام ٢٠٤٠^(١٥) من أجل الأطفال في أفريقيا، أهدافاً قابلة للقياس ومجالات ذات أولوية يلتزم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء بتحقيقها بحلول عام ٢٠٤٠، وفقاً للغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

٨٥- وكُرس يوم الطفل الأفريقي في عام ٢٠١٧ لموضوع خطة عام ٢٠٣٠ وللجهود المبذولة للتعبئة بتحقيق الحماية والتمكين وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال. واعترافاً بوقوف العنف كأكبر حاجز يعترض تحقيق التنمية المستدامة، انصب التركيز بوجه خاص في المناقشات التي عقدت في هذا اليوم على ضمان إحراز تقدم في بلوغ الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٦- وبناء على الالتزامات التي قطعت لتشجيع قيام أفريقيا ملائمة للأطفال، واصلت الممثلة الخاصة دعم جهود تعزيز مبادرات حماية الطفل في شرق وغرب أفريقيا.

٨٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتمع في نيامي الوزراء المسؤولون عن رعاية الأطفال وحمايتهم في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) لاعتماد الإطار الاستراتيجي لتعزيز نظم حماية الطفل الوطنية لمنع ومكافحة العنف والإيذاء والاستغلال ضد الأطفال في غرب أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، أقرّ رؤساء الدول هذا الإطار مما يدل على الالتزام بإنهاء العنف ضد الأطفال على أعلى مستوى.

٨٨- ويعترف هذا الإطار بأهمية الحوار والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز التعاون والشراكات. وهو يسمح أيضاً بتحديد الاتجاهات العامة والدروس المستفادة والممارسات الحسنة والثغرات التي تعترض عملية التنفيذ، ويعزز في الوقت عينه مساءلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات الرصد والتنفيذ والإبلاغ.

٨٩- ويهدف هذا الإطار إلى التخفيف من حالة الضعف لدى الأطفال، وبناء قدرتهم على الصمود وضمان حمايتهم من العنف والإيذاء والاستغلال. واستناداً إلى تحليل أجري للبيانات في المنطقة، يشدد الإطار على خمسة مجالات ذات أولوية هي كالتالي: العنف الجنسي والجسدي والعاطفي؛ وزواج الأطفال؛ والأطفال المتنقلون؛ وعمل الأطفال؛ ونظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتسجيل الولادات.

٩٠- وعقدت جماعة شرق أفريقيا اجتماعاً في كينغالي لتشجيع التقدم في مكافحة العنف ضد الأطفال. واستند أعضاء الجماعة إلى الأعمال التي اعتمدها مجلسها الوزاري، بما في ذلك السياسات والمعايير الرامية إلى تيسير اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني، فشجعوا على وضع إطار إقليمي من أجل تعزيز نظم حماية الطفل الوطنية والآليات المجتمعية.

٩١- ويدعم هذا الإطار الإقليمي الهام النهج الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية المتعلقة بمنع العنف والتصدي له، وإلى معالجة القضايا العابرة للحدود، وإتاحة إمكانية المقارنة بين الأقطار، وتعزيز تبادل الممارسات الحسنة والدروس المستفادة.

٩٢- ويُظهر الإطار الإقليمي لكل من الإيكواس وجماعة شرق أفريقيا امتلاك الدول الأعضاء للإرادة السياسية لصون حق الأطفال في التحرر من العنف، والمساعدة في الوقت عينه، في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٦٣ وفي خطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا.

٩٣- وواصلت الممثلة الخاصة تشجيع الجهود المبذولة للمضي قدماً في تنفيذ حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال، وقد أحرز تقدم ملحوظ. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، خصص مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي جلسة مفتوحة لموضوع إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا. وشدد المجلس على ضرورة أن تجرم الدول الأعضاء زواج الأطفال، بهدف ردع هذه الممارسة، والعمل في الوقت عينه على ضمان توفر الآليات المناسبة لتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي وخدمات الصحة الإنجابية لضحايا العنف.

٩٤- وحظي موضوع زواج الأطفال باهتمام خاص أيضاً في اجتماع رفيع المستوى عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في داكار، بشأن إنهاء زواج الأطفال في غرب ووسط أفريقيا. وقد ساعد هذا الاجتماع، من خلال دراسة بواعث ظاهرة زواج الأطفال، وتبادل التجارب المستقاة من جميع أنحاء المنطقة، في المحافظة على زخم حملة إنهاء هذه الظاهرة.

٩٥- وواصلت البلدان الأفريقية الاستثمار في تعزيز نظمها الوطنية لحماية الطفل وإجراء دراسات استقصائية شاملة للأسر المعيشية من أجل توثيق حجم مشكلة التعرض للعنف في الطفولة وطبيعتها وأثرها.

٩٦- وأنجزت جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند وملاوي ونيجيريا دراسات استقصائية وطنية للأسر المعيشية بشأن ممارسة العنف ضد الأطفال، وقد قطعت أشواطاً مختلفة في تنفيذ خطط السياسات الوطنية الشاملة التي وضعتها بناء على النتائج التي تم التوصل إليها. وفرغت أوغندا وبوتسوانا ورواندا وزمبابوي من إجراء الدراسات الاستقصائية، وستعلن نتائجها في عام ٢٠١٨، في حين تخطط كوت ديفوار وكينيا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا للقيام بعمليات مماثلة.

٩٧- وهناك مبادرات هامة ساعدت في زيادة توحيد الأدلة المتعلقة بحماية الطفل من العنف في أفريقيا. فقد أظهر أحد التقارير^(١٦) أن الأطفال المودعين مؤسسات الرعاية في جميع أنحاء أفريقيا، الضعفاء أصلاً بفعل الظروف التي أدت إلى فصلهم عن أسرهم، ما زالوا معرضين بشدة لخطر العنف والإيذاء والإهمال والاستغلال. ويتطرق التقرير، الذي استُرشد في إعداده بمشاركة إقليمية للخبراء عقدت في نيروبي، وحظيت بالدعم من الممثلة الخاصة، إلى الروابط بين جهود إصلاح نظام الرعاية البديلة والمبادرات الرامية إلى منع العنف. ويؤكد أن الأسر المستقرة والأمنة توفر بيئة يحظى فيها الطفل بحماية قوية، ومع ذلك فإن خطر التعرض للإهمال والإيذاء والاستغلال يزيد عندما تغيب الرعاية الأسرية الإيجابية وتضعف العلاقات القائمة على الحماية والتلاحم.

Better Care Network, *Violence against Children and Care in Africa: A Discussion Paper* (New York, 2017) (١٦)

٩٨- ويقدم التقرير تحليلاً متعمقاً لخطوات التقدم التي تحققت على صعيد القوانين والسياسات العامة، وللجهود المبذولة في مجال جمع البيانات، وتقديم الخدمات، والتوعية العامة لضمان إمكانية تحسين الدعم المقدم للأسر لكي توفر الرعاية المناسبة والمستقرة للأطفال. ويدعو التقرير إلى زيادة الاستثمار في تدابير منع العنف ودعم الأسر لضمان توفر بيئة منزلية مستقرة وحاضنة. ويدعو أيضاً إلى توفير بدائل أسرية ومجتمعية لتفادي إيداع الأطفال المؤسسات. وفيما يتعلق بالأطفال الذين قد ينتهي بهم المطاف في مؤسسات الرعاية، يدعو التقرير إلى اعتماد تدابير العناية الفعالة لتوفير الحماية لهم وإلى حظر إيداع صغار الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثالثة، مؤسسات الرعاية الداخلية.

٩٩- وظلت الممثلة الخاصة تعمل بنشاط، منذ أن اعتمدت خطة العمل الإقليمية لآسيان بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال عام ٢٠١٥، على تشجيع تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع أمانة الآسيان ولجنة الآسيان المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل والدول الأعضاء في الآسيان.

١٠٠- وتقدم خطة العمل الإقليمية، التي تستند إلى خطة عام ٢٠٣٠، مثلاً ساطعاً على مدى قدرة التعاون الإقليمي على دعم الإجراءات الوطنية المتخذة لحماية الأطفال من العنف والدفع بعجلة التقدم لبلوغ الغايات المتصلة بالعنف الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وتقر الخطة إجراءات ملموسة وضعت لها إطاراً زمنياً واقعياً، بما في ذلك تشجيع نُهج تأديب الطفل التي لا تقوم على العنف؛ وإنهاء استخدام المؤسسات في رعاية الأطفال؛ وحماية الأطفال من التعرض للإيذاء عبر الإنترنت؛ وتشجيع إجراءات العدالة الملائمة للأطفال؛ ومنع سلب الأطفال حريتهم؛ وتشجيع التدابير البديلة للاحتجاز؛ وتنظيم حملات التوعية لإمطاة اللثام عن ظاهرة العنف ولضمان حماية الأطفال الضحايا.

١٠١- ولمواصلة التقدم في تنفيذ الخطة الإقليمية ودعمها لإجراء استعراض مرحلي، وضعت اليونيسيف دراسة مرجعية هامة بالتعاون مع الدول الأعضاء في الآسيان وممثلين عن اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل في ٢٠١٧. وتنوّه الدراسة بالمبادرات الجارية، وتعرض الممارسات الإيجابية والدروس المستفادة، وتحدد الثغرات والفرص المتاحة لتسريع وتيرة التقدم في المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في الخطة.

١٠٢- وتمثل مبادئ آسيان التوجيهية بشأن اتباع نهج لا يقوم على العنف لتربية الأطفال ورعايتهم وتحقيق نمائهم في جميع الأوساط إحدى المبادرات الهامة التي سُلط عليها الضوء في الدراسة المرجعية. وتشجع المبادئ التوجيهية على نماء الطفل ورفاهه، والقضاء على العنف في جميع الأوساط، والتصدي للعنف بين الأطفال، بما في ذلك خطر تسلط الأقران والإيذاء البدني واللفظي والجنسي، بما في ذلك الإيذاء عبر الإنترنت.

١٠٣- وواصلت الممثلة الخاصة التعاون مع منظمة الدول الأمريكية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد معهد البلدان الأمريكية، في دورته الثانية والتسعين المعقودة في بربادوس، قراراً بشأن العنف ضد الأطفال، أكد فيه من جديد التزام الدول الأعضاء بتعزيز جهود منع العنف والقضاء عليه في جميع الأوساط، وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠. وشدد أيضاً على أهمية تبادل الاستفادة من الممارسات السليمة والتجارب، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال من

الاستغلال الجنسي، وتحديد السن الدنيا للمسؤولية الجنائية، ودعا إلى اللجوء أكثر إلى التدابير البديلة لسلب الأطفال حريتهم.

١٠٤- وقد بذلت جهود كبيرة في هذه المنطقة من أجل تعزيز نظم حماية الطفل الوطنية. وعقد منتدى للبلدان الأمريكية، هو منتدى البلدان الأمريكية للنظم الوطنية لتوفير الحماية الكاملة للأطفال والمراهقين، في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بمشاركة الحكومات الوطنية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وشركاء من المجتمع المدني من أجل تعزيز نظم الحماية الشاملة. وسلط المشاركون في المنتدى الضوء على التحديات التي ما زالت تقوض حقوق الفئات الضعيفة، بمن فيهم أطفال الشعوب الأصلية، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المتضررون من حالي الهجرة واللجوء، والأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وسلم المشاركون بأهمية تبادل التجارب فيما بين بلدان المنطقة، فدعوا إلى تحسين التنسيق بين جميع مستويات الإدارة، ودعم ذلك بالسياسات السديدة وإنشاء المؤسسات وتوفير التمويل؛ وتوحيد نظم رصد السياسات العامة وتقييمها؛ ومشاركة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بدور فعال في جهود التنفيذ؛ وإضفاء صبغة مؤسسية على المنابر الدائمة لمشاركة الأطفال والمراهقين.

١٠٥- وفي بلدان السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، يجري إعداد مبادئ توجيهية لتشجيع أسلوب التأديب الإيجابي ومنع العنف ضد الأطفال، وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠ والغايات المتصلة بالعنف الواردة فيها. وستساعد هذه المبادئ التوجيهية في المضي قدماً في تنفيذ الالتزامات الإقليمية، بما في ذلك من خلال سن وإنفاذ قوانين تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وتنص المبادئ التوجيهية أيضاً على الالتزام بوضع خطة إقليمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ بشأن تشجيع أسلوب التأديب الإيجابي ومنع العنف.

١٠٦- وسعيًا إلى الدفع قدماً بجهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، واصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع السلطات المحلية دعماً للجهود التي تبذلها في سبيل منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت الحكومات المحلية، في الاجتماع الذي عقدته اللجنة المعنية بالطفولة التابعة لاتحاد العواصم الأيبيرية - الأمريكية في لاباز، إعلاناً أعربت فيه عن التزامها بتشجيع قيام مدن صديقة للطفل فيها الخدمات العامة والأحياء المخصصة لرعاية الطفل وحمايته؛ ووضع قوانين وسياسات وعمليات رصد لإحراز تقدم في رعاية الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وتقييم هذا التقدم؛ وبايلاء اهتمام خاص للأطفال المتنقلين في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية.

١٠٧- وواصلت الممثلة الخاصة العمل مع منظمة التعاون الإسلامي استناداً إلى مساهمتها في المناقشة المتعلقة بحقوق الطفل التي عقدتها اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٠٨- وأولت اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، في وثقتها الختامية، اهتماماً كبيراً للتدابير التي ينبغي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اتخاذها لتعزيز حماية الأطفال من العنف، وفقاً للالتزامات القانونية الدولية. وتناولت الأبعاد الجنسانية للعنف ضد الأطفال، وأهمية إدماج منظور جنساني في جميع السياسات والإجراءات. ودعت الدول الأعضاء أيضاً إلى إعطاء الأولوية لتشجيع القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال في خططها الإنمائية الوطنية والاستعراضات الوطنية في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وكررت اللجنة الدائمة دعوتها هذه

في الرسالة التي أصدرتها بمناسبة اليوم العالمي للطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فدعت إلى تضافر الجهود العالمية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال وكفالة حقوقهم على نحو شامل، امثالاً لاتفاقية حقوق الطفل.

١٠٩- وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع مجلس أوروبا لتعزيز تحرر الأطفال من العنف في جميع أنحاء أوروبا. وتستند هذه المبادرات إلى استراتيجية حقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١)، التي وضعها المجلس بمشاركة الممثلة الخاصة. وتدعم هذه الاستراتيجية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني وتتولى رصدها اللجنة المختصة لحقوق الطفل، التي تشارك فيها الممثلة الخاصة أيضاً.

١١٠- ويشكل موضوع تحرر الأطفال من العنف أحد الركائز الرئيسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية. وخلال السنة الأولى من التنفيذ، أولي اهتمام خاص لحماية الأطفال على الإنترنت ولحقوق الأطفال المهاجرين واللاجئين.

١١١- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا خطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين في أوروبا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، والتي تضمنت ثلاث ركائز رئيسية هي كالتالي: ضمان الاستفادة من الحقوق والإجراءات الملائمة للأطفال؛ وتوفير الحماية الفعالة؛ وتعزيز اندماج الأطفال الوافدين. وسوف يكون تنفيذ خطة العمل هذه مكملًا لأنشطة هامة أخرى تضطلع بها اللجنة المختصة، بما في ذلك وضع معايير جديدة بشأن الوصاية القانونية، وتقييم سن الأطفال المهاجرين واللاجئين.

١١٢- ووضعت اللجنة المختصة مبادئ توجيهية تتعلق بحماية حقوق الطفل في البيئة الرقمية ومنع الإيذاء عبر الإنترنت من أجل دعم الدول في عملية وضع التشريعات والسياسات، وتعزيز التعاون الوطني والدولي، وضمان اضطلاع المؤسسات التجارية والجهات المعنية الأخرى بمسؤولياتها. ودعماً لهذه العملية، وضع المجلس أيضاً موارد للتوعية والتثقيف، بما في ذلك كتيب جديد عن معرفة استخدام الإنترنت.

١١٣- وتقضي اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزاروتي) بأن تعتمد الدول الأطراف تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لمنع العنف الجنسي، وحماية الأطفال الضحايا، ومحاكمة الجناة. وانطلاقاً من التسليم بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعريض الأطفال لمخاطر الإيذاء والاستغلال الجنسيين، فإن هذا الموضوع يتصدر اهتمامات لجنة لانزاروتي. وسوف تتيح المعلومات التي جمعتها اللجنة إمكانية تقييم أداء الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وتحديد الممارسات الحسنة لدعم بناء القدرات على الصعيد الوطني.

١١٤- وفي نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي صيغة منقحة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز حماية حقوق الطفل، مجدداً التزامه بحماية حقوق الطفل عالمياً. وتشجع هذه المبادئ التوجيهية على تعميم مراعاة حقوق الطفل فيما يعتمده الاتحاد الأوروبي من سياسات وإجراءات، وتهدف إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان الوصول فعلاً إلى الأطفال الأشد معاناة من التهميش والضعف. وهي تشجع على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك بلوغ الغاية ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد من جديد دعم العمل الذي تضطلع به

الممثلة الخاصة، إلى جانب أعمال سائر الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في مجال حقوق الطفل. وتحدد أيضاً الإجراءات ذات الأولوية، بما في ذلك وضع الاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز التنسيق بين جميع مستويات الحكومة لضمان التنفيذ الفعال؛ ومواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وجمع البيانات واستخدامها للاسترشاد بما في جهود الدعوة والإصلاحات القانونية والسياساتية وتعبئة الموارد.

١١٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت الممثلة الخاصة في المنتدى الأوروبي الحادي عشر بشأن حقوق الطفل، المعقود في بروكسل. وضم المنتدى أكثر من ٣٠٠ خبير من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وآيسلندا، والنرويج، وسويسرا، ودول البلقان ومن المجتمع المدني والمنظمات الدولية وأمناء مظالم الطفل والأوساط الأكاديمية. وشارك أيضاً شباب متضررون من حالات سلب الحرية، بدور نشط.

١١٦- وأعرب المنتدى عن دعمه للدراسة العالمية بشأن الأطفال المحرومين من الحرية^(١٧). وركز المنتدى بوجه خاص على موضوع التدابير البديلة للاحتجاز، فتناول حالة الأطفال في نظام العدالة الجنائية أو في مرافق احتجاز المهاجرين أو مؤسسات الرعاية أو في المؤسسات الصحية، وأطفال السجون. وعرضت الممثلة الخاصة، في البيان الذي أدلت به أمام المنتدى، النتائج الأولية المستقاة من بحوث أجراها مكتبها مع شركاء استراتيجيين في أمريكا اللاتينية عن تجربة شباب احتُجز آباؤهم (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه).

خامساً- منع العنف يبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة

١١٧- تعترف خطة عام ٢٠٣٠ بالدور الحاسم للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في بناء مجتمعات تنعم بالسلام والازدهار. وتلزم الغاية ٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة الدول تحديداً بضمان حصول جميع الأطفال على التعليم والرعاية الجيدين والشاملين في مرحلة الطفولة المبكرة حتى يتسنى لهم اكتساب المعارف والمهارات اللازمة واستغلال قدراتهم الكامنة والسعي وراء الفرص والمشاركة الكاملة في المجتمع بوصفهم مواطنين منتجين.

١١٨- ويمثل الاستثمار في الطفولة المبكرة وإنهاء العنف في حياة الأطفال مسألة تتعلق أولاً وقبل كل شيء بحقوق الطفل. لكن الأدلة التي تتراكم باستمرار تثبت أنه يمثل أيضاً استراتيجية فعالة جداً من حيث التكلفة تحقق نتائج أفضل في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتزيد بذلك الثروة الوطنية وتقلص في المقابل النفقات الاجتماعية الناجمة عن معالجة العواقب الطويلة الأجل للتعرض للعنف في مرحلة الطفولة.

١١٩- فمرحلة الطفولة المبكرة هي المرحلة التي يجب أن يبدأ فيها منع العنف ويكون فيها عائد الاستثمار مرتفعاً جداً.

١٢٠- وتوفّر بيئة حاضنة وراعية للطفل يساعد في الحفاظ على صحته وتغذيته وتعليمه في سن مبكرة وعلى شعوره بالانتماء. ويعزز اعتداده بنفسه ويحسن قدرته على التعامل مع حالات الإجهاد والشدة. وتظهر الأدلة العلمية أن مخ الإنسان يتطور بقدر أكبر ووتيرة أسرع خلال

(١٧) انظر قرار الجمعية العامة ١٥٧/٦٩.

الألف يوم الأولى مقارنة بأي مرحلة أخرى من مراحل الحياة، وأن الركيزة التي يتوقف عليها رفاه الشخص في المستقبل تتشكل في فترة النمو الحاسمة هذه.

١٢١- ومع ذلك، ما تزال النظرة إلى مرحلة الطفولة المبكرة على أنها فترة انتقال إلى حياة البالغين هي الغالبة، وينظر إلى الطفل الصغير على أنه "ليس شخصاً بعد" أو على أنه "كائن في طور التشكل". وهناك قصور في الوعي بالأثر السلبي للعنف على صحة الطفل ونمائه، وبالعاقد الذي يجنيه المجتمع من الاستثمار في تأمين طفولة مبكرة خالية من العنف.

١٢٢- وغالباً ما يتعرض الأطفال للعنف في مرحلة مبكرة من الحياة، ومرحلة المهده هي التي يخلف فيها العنف أثراً أشد تدميراً وطويل الأمد على نماء الطفل، وتكون له عواقب تدوم في مرحلة البلوغ.

١٢٣- وهناك، كما أكدت منظمة اليونيسيف، ما يقرب من ٣٠٠ مليون طفل عاشوا تجربة الضيم النفسي والاجتماعي و/أو العقوبة الجسدية على أيدي من كانوا يتعهدوهم بالرعاية في المنزل. ويتعرض ستة من كل عشرة أطفال بين سن ١٢ و ٢٣ شهراً لممارسات تأديبية عنيفة، ويكابد نصفهم تقريباً العقوبة الجسدية. وفي بعض البلدان، يعد الصياح والصراخ والزجر من أشكال التأديب التي تطبق على نحو شائع على طفل العام الواحد، ويشهد ١٧٦ مليون طفل دون سن الخامسة العنف العائلي^(١٨).

١٢٤- وتشير تقديرات مجلة لانسيت، في مجموعة إصداراتها الرئيسية لعام ٢٠١٦ بشأن موضوع مرحلة الطفولة المبكرة، إلى أن ٢٥٠ مليون طفل دون سن الخامسة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل قد يعجزون عن إدراك قدراتهم الكامنة بسبب الحن التي يواجهونها في سنين حياتهم الأولى^(١٩). والاستثمار في تطوير قدرات هؤلاء الأطفال الجسدية والإدراكية والعاطفية والاجتماعية هو من العوامل الرئيسية في نمائهم.

١٢٥- وقد لا تتعدى تكلفة التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة ٠,٥٠ دولاراً لكل طفل سنوياً عندما تُقرن بالخدمات الموجودة. في حين أن ضعف الاستثمار في الطفل في سنواته الأولى قد يجعله يتقهقر قبل بلوغ سن المدرسة، ويسبب له بذلك حالة حرمان مدى الحياة. وعندما يبدأ الإنسان حياته بخطوة ضعيفة فإن ذلك قد يؤدي إلى خسارته حوالي الربع من متوسط دخل الفرد البالغ في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يجعل البلدان تُبدد ما يعادل ضعف نفقاتها الجارية من الناتج المحلي الإجمالي على قطاعي الصحة والتعليم^(٢٠).

١٢٦- وقد ثبت تماماً أن وجود بيئة حاضنة وراعية للطفل إلى جانب تمتعه بصحة جيدة وتغذية سليمة وتوفر عناصر التحفيز له دورٌ أساسي في نمائه. فتعزيز الروابط الإيجابية بين الطفل ومن يتعهد به بالرعاية يساعد في تطوير قدرته الصمود في وجه الشدائد، في حين تحصنه التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة من الإجهاد، فتزسي بذلك الأساس اللازم للتعلم في البيت وفي المدرسة.

(١٨) UNICEF, *A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents* (UNICEF, New York, 2017).

(١٩) *Advancing Early Childhood Development: from Science to Scale*, *Lancet*, October 2016.

(٢٠) المرجع نفسه.

١٢٧- ومن المعروف أن تعرض الأطفال للعنف والإساءة والإهمال في مرحلة الطفولة المبكرة يزيد رجحان ظهور مجموعة من الأمراض عليهم في حياتهم لاحقاً، بما في ذلك ضعف الأداء المدرسي وارتفاع احتمالات انقطاعهم عن الدراسة، والقلق، والاكتئاب، واعتلال الصحة والسلوك الخطر، وإيذاء النفس.

١٢٨- وتكشف دراسات طولانية أن الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة يزيد رجحان وقوعهم ضحية العنف في الحياة لاحقاً والتحول هم أنفسهم إلى جناة. وهم أيضاً أكثر عرضة للانخراط في السلوك الإجرامي، مع إظهارهم نزوعاً إلى الاستهانة بخطورة الأفعال الإجرامية.

١٢٩- ويساعد التقدم الحاصل في مجال علم الأعصاب في تجميع الآليات المعقدة التي تتجسد من خلالها مختلف أشكال الإجهاد السام التي يتعرض لها الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك العنف، في ضعف ما يحرزونه من نتائج. ويشكل دماغ الطفل عندما يكون في طور النمو أكفأ بنية تتطلبها احتياجات الفرد، لكنه يكون أيضاً شديداً التأثر بما يحيط به^(٢١).

١٣٠- وقد وثقت بحوث علم الأعصاب التي أجريت بشأن التعرض لسوء المعاملة في مرحلة الطفولة الآثار الناجمة عن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي باعتباره عاملاً من عوامل الإجهاد والآثار الصحية الناجمة عن التعرض للإيذاء اللفظي. وتناول البحث أيضاً الأثر الذي تخلفه مختلف أشكال سوء المعاملة، مثل تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت، والإهمال، والعنف الجنسي، والإيذاء العاطفي، على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُحْتَأثر أيضاً أثر النشأة في مؤسسات الرعاية، ولاسيما قبل عمر السنتين، على الصحة العقلية والبدنية على المدى البعيد.

١٣١- ويمكن أن تؤدي التبدلات التي تطرأ في الدماغ على إثر التعرض لسوء المعاملة في مرحلة الطفولة إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض غير السارية ومشاكل الصحة العقلية، والعاثات الإدراكية القصيرة والطويلة الأجل، وقصور في القدرات العاطفية والاجتماعية، وزيادة النزوع إلى السلوك الشاذ.

١٣٢- والطفولة المبكرة هي فرصة فريدة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في العنف والإيذاء من خلال التدخلات المناسبة. وتشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية للاستراتيجيات الوطنية الناجحة التي تسهم في تحقيق هذا الهدف:

- (أ) الحظر القانوني لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك داخل المنزل؛
- (ب) تنفيذ السياسات الرامية إلى دعم الأسر في الاضطلاع بمسؤوليات تنشئة الأطفال، وإلى منع التخلي عن الأطفال وإيداعهم مؤسسات الرعاية؛
- (ج) تعزيز الإجراءات المتكاملة والمتسقة المتخذة في القطاعات المعنية التي تتولى مسؤولية منع العنف والتصدي له.

(٢١) يؤدي التفاعل بين بيئة الطفل وصفاته الجينية الموروثة إلى تبدلات في طريقة التعبير الجيني (تسمى دراسة هذه التبدلات "علم التخلق")، بما في ذلك الفيزيولوجيا العصبية والإدراك والسلوك لدى الفرد؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يخلّف إهمال الرضيع أو عدم إحاطته بالرعاية المشوبة بالعطف آثاراً تخلّقية تعيق نظام التحكم في الإجهاد في الدماغ وتؤثر على قدرة الطفل على تحمل حالة الإجهاد ومعالجتها في المستقبل.

١٣٣- فالتشريعات أولاً، توجه رسالة مهمة إلى المجتمع بشأن الممارسات المقبولة أو التي لا تقبل المساومة، مما يساعد في صوغ المواقف والسلوك. وتبدأ حماية الطفل في سنواته الأولى بسن حظر قانوني شامل على جميع أشكال العنف في جميع الأوساط. واليوم، هناك أكثر من ٥٠ دولة طبقت هذا الحظر القانوني الصريح على استخدام العنف كشكل من أشكال التأديب أو الإصلاح أو العقاب، بما في ذلك في المدارس والمنزل.

١٣٤- وثانياً، ليست السياسات العامة بلا أثر على الأطفال. فالاستثمار في الأطفال الصغار يمثل مدخلا هاماً لتعزيز دور الأسر في احتضان الأطفال وحمايتهم، وفي منع التخلي عنهم وإيداعهم مؤسسات الرعاية البديلة، وفي دعم الأطفال المعرضين لخطر العنف. وتساعد برامج مهارات التنشئة المقترنة بالتدخلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في تقليص خطر الاستبعاد الاجتماعي والحرمان، وتمنع الإجهاد الأسري وتعالج الأعراف الاجتماعية التي تتغاضى عن استخدام الأشكال العنيفة في تأديب الأطفال.

١٣٥- وثالثاً، يمثل العنف ظاهرة متعددة الوجوه لا يمكن معالجتها إلا من خلال نهج يقوم على تعدد التخصصات والجهات صاحبة المصلحة. ولا بد من التعاون المتين والفعال في جميع القطاعات، بما في ذلك الصحة والتغذية والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية الطفل، لكي يُصدى للمخاطر المتعددة التي يواجهها الأطفال الصغار وأسره.

١٣٦- فكل طفل يحتاج إلى الدعم في مرحلة الطفولة المبكرة، ولكن أطفال البيئات المحرومة المعرضين للخطر هم أقل حظاً في الحصول عليها. وغالباً ما تصل حالة التوتر في الأسر التي تعاني من الحرمان إلى أقصى حد وتكون مواردها أضعف من أن تستثمرها في تحقيق النماء الفعلي للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ونتيجة لذلك، لا ينال كثير من الأطفال المعرضين للخطر قسطهم من النمو الذي يعد أساس التوفيق في المدرسة والمسار الوظيفي والحياة.

١٣٧- ولا غلو في القول بأهمية القيادة السياسية القوية في ضمان أفضل انطلاقة في مسيرة الحياة، وفي القضاء على العنف في السنوات الأولى. وقد ذكر جيمس هيكرمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن "الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هو استراتيجية فعالة من حيث التكلفة، حتى في حالة أزمة الميزانية"، تفضي إلى تحسُّن النتائج في القطاع التعليمي والصحي والاجتماعي والاقتصادي الذي يزيد من الإيرادات ويقلص الحاجة إلى الإنفاق الاجتماعي الباهظ التكلفة. ويتحقق أعلى عائد فيما يتعلق بنماء الطفولة المبكرة بفضل التبكير في الاستثمار قدر الإمكان، بدءاً من الولادة وحتى سن الخامسة، في الأسر المحرومة وأطفالها^(٢٢).

سادساً- استشراف المستقبل

١٣٨- إن التحرر من العنف والحق في عيش حياة كريمة وسعيدة هما وعدان قطعتهما المجتمع الدولي لصون جميع الأطفال. وقد آن الأوان للوفاء بمهدين الوعدين. ومن الممكن تحقيق قفزة كبيرة في مجال منع العنف ضد الأطفال والتصدي له بالاسترشاد بمقتضيات حقوق الإنسان التي تحتم تحرير الأطفال من العنف، وبالأدلة التي جمعت في السنوات الأخيرة عن التجارب الناجحة،

(٢٢) انظر James J. Heckman, *Invest in early childhood development: Reduce deficits, strengthen the*

economy, The Heckman Equation, 2012.

وبمشاركة الأطفال الملهمة وجهودهم وقدرتهم على الصمود، وبالرؤية الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ والفرصة التاريخية التي تتيحها. وبالتكاتف معا نستطيع بناء العالم الذي يحلم به الأطفال ويصبون إليه، وهو عالم اللاعنف والسلام، حيث يحظى كل طفل بالحب والاحترام والحماية. عالم لا يُخلف فيه أي طفل.

١٣٩- غير أن هذا الحلم لا يزال بعيداً ووهماً بالنسبة لملايين لا تعد ولا تحصى من الأطفال. فهم يعيشون حياتهم اليومية يكابدون الخوف والألم، وسط الإهمال والإيذاء والاستغلال الذي بلغ مستويات مروعة، في بيوتهم ومدارسهم وأحيائهم، وفي المؤسسات المهادفة إلى رعايتهم وحمايتهم وفي الفضاء الإلكتروني. وقد بلغ الرعب في نفوس الأطفال حدّاً أحرسهم. فهم لا يعرفون تماماً مدى الدعم الذي يمكن أن يحظوا به، ولا يملكون المعلومات اللازمة للتماس المشورة والحماية في فترة مداواة الجراح واسترجاع عافيتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٤٠- لقد فشلت العنف وهو كامن ويُستتر عنه؛ ولكنه ليس قدرًا محتوماً. وبتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يمكن أن يكون موضوع تحرر الأطفال من العنف محوراً لخطة السياسة العامة في كل بلد، مما يساعد في تقليل مخاطر العنف في حياة الأطفال، والاستجابة لاحتياجات الأطفال الضحايا على نحو فعال.

١٤١- وسوف يقاس نجاح خطة عام ٢٠٣٠ بما أُتخذ من إجراءات وتحقق من تغيير إيجابي ملموس في حياة الأطفال، لا سيما بالنسبة لمن تخلفوا كثيراً عن سواهم والذين يكونون، في أغلب الأحيان، أكثر عرضة لخطر العنف.

١٤٢- وتتمسك الممثلة الخاصة بالتزامها الراسخ بتعبئة مزيد من الدعم لتعزيز حماية الأطفال من العنف والتقدم في جهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهي في عام ٢٠١٨، ستولي، في ضوء هذا الهدف، اهتماماً خاصاً لما يلي:

(أ) دعم الجهود الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعنف من خلال دمج موضوع حماية الأطفال من العنف في خطة السياسات الوطنية، وتسريع سن وإنفاذ التشريعات التي تحظر جميع أشكال العنف وزيادة توحيد البيانات والبحوث، والتشجيع على تضمين الاستعراضات الطوعية الوطنية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التجارب الإيجابية والدروس المستفادة والالتزامات بالتغلب على التحديات التي ما تزال قائمة وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتعرض الأطفال للعنف؛ وفي هذا الصدد، سيتيح موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، وهو "بناء مجتمعات ومدن قادرة على الصمود"، فرصة استراتيجية للتشجيع على توفير أحياء حضرية آمنة لجميع الأطفال، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الطفل الفضلى وآراء الأطفال وتجاربهم؛

(ب) الدعوة إلى مبادرات تحقيق النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل تعزيز جهود منع العنف وكسر حلقة العنف في حياة الأطفال. فالوصول على خدمات جيدة في مرحلة الطفولة المبكرة يساهم في تحسين الفرص الحياتية لأشد الأطفال ضعفاً، وفي تعزيز رأس المال البشري للأمم؛ وسعيًا إلى دعم التقدم في هذا المجال، سوف تعد الممثلة الخاصة تقريراً مواضيعياً عن النماء في مرحلة الطفولة المبكرة ومنع العنف ضد الأطفال؛

(ج) صون حقوق الأطفال المهاجرين واللاجئين في الاتفاقات العالمية المتعلقة بالهجرة واللاجئين، والتشجيع على وضع متوالية من تدابير الحماية الرامية إلى منع الأخطار التي يتعرض لها الأطفال طوال رحلاتهم المحفوفة بالمهالك، التي ترافقهم فيها مشاعر الخوف وعدم الأمان بشكل دائم، وإلى التصدي لهذه الأخطار. وستعد الممثلة الخاصة تقريراً مواضيعياً لتوثيق وتشجيع إجراءات منع أشكال العنف الخطيرة التي يواجهها هؤلاء الأطفال؛

(د) زيادة تعزيز حماية الأطفال من العنف في المدارس وتسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال دعم تقرير الأمين العام الخاص بمتابعة مسألة حماية الأطفال من تسلط الأقران، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٧١. وغالباً ما يكون تسلط الأقران، الذي يتصدر شواغل الأطفال، جزءاً من متوالية تمتد من باحة المدرسة إلى الحي ويواجهها الطفل على نحو متزايد في الفضاء الإلكتروني. بيد أن توفر إرادة سياسية قوية واتخاذ إجراءات مطردة يمكن أن يمنعها ويعالجها، استناداً إلى الممارسات الحسنة والتجارب التي سيساعد الأمين العام في تقريره على جمعها وتشجيعها.

١٤٣- ورغم أن الطفل الذي يقع ضحية العنف يكون خارجاً من غياهب أسوأ كابوس يستعصي على الخيال فإنه يظل صامداً وكرماً ومتطلعاً إلى المستقبل. وفي جميع المناطق، يوحد الشباب الناشطون في مجال الدعوة جهودهم مع جهود السلطات الوطنية والمجتمع المدني والعديد من الحلفاء الآخرين في مجال التوعية بالأثر الضار للعنف، وتمكين الأطفال ليكونوا خط الحماية الأول من الإيذاء والاستغلال، ومصدر إلهام لغيرهم من أجل بناء عالم يمكن أن ينمو فيه الأطفال في مأمن من الخوف والعنف وأن تتحقق فيه طموحاتهم وأحلامهم.

١٤٤- وحتى في أشد الحالات قتامة، يبدي الأطفال أملاً في قيام عالم أفضل ويبرهنون على عزمهم على تحقيق تغيير دائم. ويجب علينا ألا نخيب أملهم. وبالتكاتف فيما بيننا نستطيع أن نكسر حلقة العنف والحرمان التي تعيق نماء الأطفال؛ ونستطيع أن نمنع الإهمال والإيذاء والاستغلال؛ ونستطيع دعم الأطفال الضحايا وضمان وصولهم إلى العدالة؛ ونستطيع أن نوفر لهم الخدمات اللازمة لمداواة جراحهم واستعادة عافيتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وهي خدمات يحتاجون لها بشدة.

١٤٥- وبالتكاتف فيما بيننا تكون حصيلة جهودنا مجتمعةً انتهاءً مشكلة العنف ضد الأطفال تماماً.